

حد اول صد راک

وفى الحبيب

تفتت في الجيوب ان كان السطح والجانب من السطح

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا منكم

سوار دینا۔ التماس میں  
سوار دینا۔

المؤلف: فرخانيه بن عبد الله بن الحسن

۳۴۸

2215. VI

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مدار الاقصام

مؤلف:

موضوع:

شماره ثبت کتاب: ۲۱۲۰۷۱

شماره اختصاصی (۳۶۸) از کتب اهدائی: ۵۵۵۵

سورگی راسخائی پاران

اره ثبت کتاب

2

110

100



نهر صدر العلم

جلد اول مدارك

فصل الحادي عشر

الكتاب في معرفة النسخ والاصحاح في تاريخ الفقه

مكتبة  
مجلس  
العلم  
الاسلام  
بمكة  
المنيرة  
الشرقية  
الطاهرة  
المنيرة  
الشرقية  
الطاهرة

الكتاب في معرفة النسخ والاصحاح في تاريخ الفقه


مكتبة  
مجلس  
العلم  
الاسلام  
بمكة  
المنيرة  
الشرقية  
الطاهرة

هذا كتاب في معرفة النسخ والاصحاح في تاريخ الفقه

٢٤٨

٢٢٢٠٧١

مدارك

كتابخانه مجلس شورای اسلامی مدارك الاصحاح مؤلف موضوع شماره اختصاصی (٢٤٨) از کتب اهدائی : مهری		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ٢٢٢٠٧١
--	--	--





الحمد لله الذي لا يلهي الشكر والثناء له العبود لكما له المذهب بجلاله الذي انفع شانه  
عن شانه الامام ومقدس كمال فانه عن الحاطة فاني الانعام وقصالي في عظمتي عن ان يطلع  
حقيقته الانعام وانظر كتاب الفضائل على جميع النزهة فيعلم بانواع الانعام اخذ على ما فيه  
من شانه وهما فيه واسا في العظمة من الشيطان الرجيم وغوايته واصبل على الشرف ونصحه ايضا  
واينه وجعل سيدا يتقلى سالكه سيدا عند صاحب شريعتي وذلك لانه وعلى ان عمه اسير  
الوميين على من يطلب الخمار الاخوة وصينه وخلافه الامير من ذرية وعرة وولاته  
**بعد** فان احق الفضائل بالاعظيم واخراها باسحقاق التقديم وانها في استجبال وابلغ  
هو العلم بالاحكام الشرعية والوظائف الدينية اذ يتجمل الشفاعة الابدية ويخلص  
الشقاوة والسرورية فوجب على كل مكلف صرف المحبة اليه واتفاق هذه الهمة اليه  
عليه فداوان الله تعالى يقول في كتابه الكون وما خلقنا النجى والافلاك والبيعه  
وكان كتاب شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام من مصنفات الانام المحققين والحق  
المدقق افضل المتقدمين والمتأخرين نعم الملة والدين سقى الله ضريحه ميناء القديمان  
ورفع قدره في قراول النجاش من شرف الكتب الفقهية واحسن تصنيفات الفروع لمافيه  
من التنبهات الجلية والبيانات الدقيقة المحفية كذلك شرحه للولي الاعظم والامام  
العظيم فؤدة العلم الراغبين وافضل المتأخرين حبل في لعلامة الشهدا في كتابه الله نفسه  
الزكية وافاضل في ترمذ المراسم الزائرية كتاب جليل الشأن رفيع المكان ايرى مثل في كتاب الاولين  
ولم يسمع ما يذاته افكار المتأخرين ولذلك نذاولته الافاضة في جميع الامصار واشهرتهم  
استبها راسخ في اربعة النواحي رضية قدس ترسلت في اوله من ملك الاخذة فبقيت رؤى  
ذلك الحال استوره على حالها وغفيتها كزورها بغيره وانظر على ما لها النفس من فضل اخوان  
في الدين من افضل اهل الجاه واستوفى اهلها فاشترت الله تعالى والبروت والقدرة على اداة  
خوفه من الاخلال بمقتضى حاجته وكان غاية مقصده في هذا العلم التي انما هو تفسير  
الاسائل الشرعية واستخراجها من دلالتها التفصيل معرض عن تقويم الفاها بدليل اعتبارها



انه مشكل على الزيد وهو مناف للحدود وجوز ان التزديد انما يوجب نقصا في التعريف اذا كان  
بمعنى ان الحد ما هذا افعال والتزديد هنا في اقسام الحدود ولا في نفس الحد وتحقيق ذلك ان اذا  
وقع في الحد تزديد فليس يتم فان اريد بان حد هذا شئ / ما هذا المفهوم او هذا المفهوم فهو غير  
عندهم وان اريد بان حد هذا الشئ فهو هذا المفهوم لكن ما يتصدق عليه هذا الحد مما زاد  
اكثر واشهر الى ذلك في ضمن التعريف فهو مقبول عندهم والحاصل ان الحد في الحقيقة هو مفهوم  
احدها ولا يزدد به ومنها ان الطهارة جنس لكل واحد من انواع الطهارة فبما تعريف  
للجنس النوع وهو دور وجوز ان التعريف لا يعتبر به لحد الجنس الا اذا اريد به التعريف لما  
مطلق التعريف الشامل للرسم فلا يشترط في رسم النوع على وجه لا يتوقف على الجنس فيبقى  
الدور ومنها ان ان لا يكون من تلك موضوع الشرع فيبقى عريضا لانه لا يكون الامور  
وان ازيد الغرض لتعمل المجاز الشرعي وجوز ان يمنع الحصر وفي المقام انما كانت قليلا القليلة بالنظر  
الى ما هو المقصود من هذا التعليق **قوله** فالواجب من الوضوء ما كان اقل من الوضوء واجبة انما قيد  
الوضوء بالواجب لعدم وجوب الوضوء للنافلة وان كان شرط فيها اذ لا يتصور وجوب  
الوضوء للنافلة وان كان شرط فيها اذ لا يتصور وجوب الشرط لمشرط غير واجب ولا به  
يجوز تركه لانه لا يشترط من الواجب كذلك وقد توهم بعض من لا يحقق له وجوب الوضوء انما  
لتوضوء انما كان في النافلة في تلك الحال وهو خطأ فان الذم انما يتوجه الى الفعل المذكور  
لا الترك واحدهما غير الاخر فمقدح على هذا النوع من التعبد انهم الواجب بغير النافلة  
الواجب لانه لا يرد به بالنسبة الى الشرط وان كان في حد ذاته مندوبا وجب عندنا الوجوب  
الشرطي شأن الى علاقه الفوز وهذا الحكم اعني وجوب الوضوء للصلوة الواجب جميع عليه  
بين المسلمين بل الظاهر ان من ضروريات الدين ويندفع في الصلوة الواجب التوسيع وضربا  
من قبلة الصلوات الواجب ولا حاجة الى استثناء صلوة الجمعة من ذلك الا ان الحق ان اتم الصلوة  
انما النفس لان شرط الكل شرط جزئي ويجوز التمسك بالصلوة وهو لمشرط وان كان في  
تعيينه نظر لضعف ما نحن واعلم ان المعروف من مذهب الاطهار ان الوضوء انما يجب  
بالاضطرار عند اشتغال الامة بشرطه فبقوله لا يكون الا بدعا ومما يتكلم به فيهم قوله فقال  
اذا تمتم الى الصلوة فغسلوا ولبسوا لادخلوا في الصلاة لا للزينة لا لغيره من الصلوة وهو الجمل  
لا لاجتماع بل لاداء الله افعاله اذ اتمتم القيام الى الصلوة انما لاداء الطهارة والصلوة والشرط  
عدم عدم الشرط ويتوجب على الاول ان اضيق ما ذكره عليه الاية التعريف ترتيب الامور  
والجاء على اداء القيام الى الصلوة ولا زادة فيحقق قبل الوقت وبقوله لا اعتبار في الفاتحة

فان قيل في قوله لا يكون الا بدعا ومما يتكلم به فيهم قوله فقال اذا تمتم الى الصلوة فغسلوا ولبسوا لادخلوا في الصلاة لا للزينة لا لغيره من الصلوة وهو الجمل لا لاجتماع بل لاداء الله افعاله اذ اتمتم القيام الى الصلوة انما لاداء الطهارة والصلوة والشرط عدم عدم الشرط ويتوجب على الاول ان اضيق ما ذكره عليه الاية التعريف ترتيب الامور والجمع على اداء القيام الى الصلوة ولا زادة فيحقق قبل الوقت وبقوله لا اعتبار في الفاتحة

للقيام ولا انما كان الوضوء في اول الوقت واجبا بالنسبة الى من اراد الصلوة في اخره وعلى  
الاشارة ان الشرط وجوب الطهارة والصلوة معا وانما هذا المجموع يتحقق بانتفا احد  
فلا يتعين انتفا واحدهما وحكي الشبهة في الذكرى قوله وجوب الطهارة انتفاع بمحصول  
سببها وجوز ان يفسر لا يتحقق الا بغير الوقت او يتحقق وقت العبادة المشروطة بها وبه  
لا خلاف الا في كثير من الاخبار كحديث عبد الرحمن بن الحجاج عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
كان يقول من وجد علم التوحيات اوقا ما قد وجب عليه الوضوء وصحبه زان حيث قال فيها  
فان لمست العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء وموثقة بكثير من ائمة عن ابيه عن ابيه  
عليه السلام ان اذا استيقنت انك احدثت فتوضا وصحبه عبد الرحمن بن ابيه عن ابيه عن ابيه  
عن الزيد فواقع اهل ايام علي بن ابي طالب قال عظماء افرغ فليقتل وصحبه محمد بن مسلم عن ابيه عن ابيه  
عليه السلام انه اذا اراد ان يقتل الخافين ان يقتل فليقتل فليقتل فان خرج منها شئ من العلم فلا يقتل  
وان لم يخرج شئ فليقتل ويروي عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
الاجابة ان الوضوء واجب ما انما هو طهارة الجسم كما هو الوجه في الاستحالة وعندنا ان هذا  
هو الشرط في كل اختيار من ذلك فامل **قوله** او طواف واجب هذا الحكم اجماعي اذ على ما  
نقله جماعة ويروى عنه روايات كثيرة كحديث محمد بن مسلم عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
طاف طواف الفريضة وهو على غير طهارة يتوضا ويصلي طوافا وان كان تطوعا فتوضا وصلي  
وكثيرين واستدل عليه جماعة من المتأخرين بقوله عليه السلام طواف بالبيت صلوة وهو عبيد  
لان سنده قاصر ومثله جعل ويشهد من الرواية المقيدة بعدم توقف الطواف بالبيت  
على الطهارة وهو كذلك على الاصح **قوله** او لم كتابه القرآن ان وجب لما ثبت ان وجوب  
الوضوء لغيره انما يكون مع وضوئه وكانت هذه الغاية لا تتحقق الا بالاسباب من قبل الكلفة  
كعدم ما يجري مجراه شرط المص في وجوبه وجوبها بنفسها على نداء الغرض ولا يتحقق ان وجوب  
الوضوء لمشي على القول بتجريد على المختار وسيأتي تحقيقه ان شاء الله **قوله** والمنع  
ما عدا ما يتعذر لغيره رحمه الله ان لما ثبت له الوضوء لا يوجب من الاخبار وكلامه  
ان يجب للصلوة والطواف التذوق ومن كتاب الله وقوله تعالى ودخلوا المساجد واما  
الطهارة وهو لاداء الله افعاله اذ اتمتم القيام الى الصلوة انما لاداء الطهارة والصلوة والشرط  
الوقت والتجديد وصلوة التماز وطلب التماز وزيارة قبور المؤمنين وما لا يتوقف الطهارة  
من ناسك الحج والعمرة وما كذا في الحج وجامع العلم قبل الفصل وذكر الخافين وجامع المرأة  
الحاصل غاف عن الولد اعني الغالب بتجديد اليه بدعيه وجامع غافل الميت ولا يقتل اذا كان

فان قيل في قوله لا يكون الا بدعا ومما يتكلم به فيهم قوله فقال اذا تمتم الى الصلوة فغسلوا ولبسوا لادخلوا في الصلاة لا للزينة لا لغيره من الصلوة وهو الجمل لا لاجتماع بل لاداء الله افعاله اذ اتمتم القيام الى الصلوة انما لاداء الطهارة والصلوة والشرط عدم عدم الشرط ويتوجب على الاول ان اضيق ما ذكره عليه الاية التعريف ترتيب الامور والجمع على اداء القيام الى الصلوة ولا زادة فيحقق قبل الوقت وبقوله لا اعتبار في الفاتحة

فان قيل في قوله لا يكون الا بدعا ومما يتكلم به فيهم قوله فقال اذا تمتم الى الصلوة فغسلوا ولبسوا لادخلوا في الصلاة لا للزينة لا لغيره من الصلوة وهو الجمل لا لاجتماع بل لاداء الله افعاله اذ اتمتم القيام الى الصلوة انما لاداء الطهارة والصلوة والشرط عدم عدم الشرط ويتوجب على الاول ان اضيق ما ذكره عليه الاية التعريف ترتيب الامور والجمع على اداء القيام الى الصلوة ولا زادة فيحقق قبل الوقت وبقوله لا اعتبار في الفاتحة



الغسل جيبا ولم يأتها الميت فمروا وضوءا ميت مصافا الغسل على قول ولا راد وطهارة بعد  
وطي الخوى وبالغنى في قول قوى والرخاف والحق والغسل الخرج للدم اذا كرهنا الطبع والخراج  
من الذكر بعد الاستبراء والزيادة على اربعة انايات شعرا بطول الفم في اصابه عمدا والتبديل  
بشهوة ومن الفرج وبعد الاستبراء الماء لا يتوضف قبله ولو كان قد استبرأ وقد ورد جميع ذلك روايات  
الا ان في كثير منها فتور من حيث التسند وما قبل من الروايات في شاعرها هذا لا يسامح في غيرها  
فتطوفا في الاستحباب حكم شرعي على الدليل الذي ذكرناه في احكامه ونفصيل القول في ذلك  
فيقتضي طاق الكلام وسيجوز انفسا اذا اقتضاه المقام ان شاء الله والمنفردان من الاخبار العجيبة  
السلف في بيان المسار على فعل الظهارة المأثورة حتى حصل شيء من انايتها وان لا يتغير فيها  
مقدور شيء سوى اشارة الله تعالى فيها خاصة واعلم ان الظاهر من مذهب الاطحاب جواز  
الدخول في العبادة الواجب المشروط بالظهارة بالوضوء المنسوب الذي لا يجتمع الحديث الاكبر  
مطلقا وادعي بعضهم عليه الاجماع واستدل عليه بما يمتنع شرع الوضوء كان واقفا للحدث  
او لا معنى لصحة الوضوء الا ذلك ومتى ثبت ارتفاع الحدث اشترى وجوب الوضوء قطعاً وفيه  
بحث بخلاف ان يكون الغرض من الوضوء وقمع تلك الغاية المترتبة عليه عقيب وان لم يقع واقفا  
كافي لغنا المنتهية عند لا كونه واجبا لاستدلال عليه بمواد على ان الوضوء لا  
يقتضي الا بالحدث كقول علي بن ابي حمزة اخبرني عن عبد الله الاشعري لا يقتضي الوضوء الحدث  
وفي صحة زائدة لا يقتضي الوضوء الا ما خرج من طريفك والتميم وغير ذلك من الاخبار الكبر  
ويؤيده ما رواه عبد الله بن كريمة الموثق عن علي بن ابي حمزة عن عبد الله عليه السلام قال لا يستينفث أحد  
احد من قوضاوا بالسان تتحدث وضوءا ما حتى تسبب في انك قد حدثت **قوله** والواجب  
من الغسل ما كان لحد الامور الثلاثة او لدخول المساجد وقراءة العزائم ان وجبا لا يجزى ان  
الغسل انما يجب لدخول المساجد الواجب اذا حصل معا للثب في غير مسجد وكذا في غيره  
لمسابق ان شاء الله من البعد الاجنبيا والجنب في المساجد عند اهل المذاهب والتميم وغيره  
من طلاق العيانت وجوب الغسل لهذه الامور الخمسة في جميع الاصل الموجب له وهو  
مشكل ونفصيل المسئلة لا خلاف في وجوب غسل الجنابة لكل من هذه الامور الخمسة على  
ما نقلناه خاصة كانه لا خلاف في وجوب غسل الجنابة ثلاث المقدسة والمهتر  
من مذهب عليا وجوب لدخول المساجد وقراءة العزائم ايضا استغفارا للنجس من ذلك الى  
ان يتحقق الجواز في كل اطلاق الروايات المانعة من ذلك وتقرى بعض ما خرى لا يخالف  
عدم الوجوب واكتفى في جواز ذلك لما بانقطاع الدم لا منفا التيميم بعد عرقا ولا

ايضا وان قلنا ان المشق لا يشترط في صدقة فيما ضل كما في مثل المنيون والكافور والخلو والخاصة  
كما تفر في حله وما ذكره رحمه الله غير بعيد الا ان المشهور اقرب واما النقاس فيلزم انها كانت  
الاجام واما غسل الاستحاضة فوجوبه للصلوة والظلوف موضع وفاق وفي الس قولان ظاهرهما  
العدم وفي قول المساجد وقراءة العزائم اشكال لا يخلع عدم نفعها على الغسل لا لا يخل  
ولذلك لا بغض الاخبار عليه كما ينبغي بانه ان شاء الله واما غسل الس فلم اقف على ما ينبغي  
اشتراط في شيء من العبادات ولا مانع من ان يكون واجبا لنفسه كغسل النجس والاحرام  
عنده من اوجبها نعم ان ثبت كون المساقضا للوضوء واجبه وجوبه للامور الثلاثة المقدسة لا  
ان غير واضح وقد استدلل عليه في كلامه كل غسل قبله وضوءا لغسل الجنابة وضوء  
عدم سند غير صحيح في الوجوب كما اعترف به جماعة من الخطباء عارضين بما هو اوضح منه  
وسيجوز الكلام في ذلك المسألة فصلا ان شاء الله تعالى قوله وقد يجب اذا بقي لطلوع الفجر  
من يوم يجب وضوءه بمقدار ما يغسل الجنب اشار بقوله وقد يجب في قوله ذلك ما ورد ذلك  
لان ضبط المكلف الوقت على هذا الوجه من الامور الثلاثة ومقتضى العبارة ان المكلف  
اذا اراد التيمم وكانت ذمته من شئ من شروط الظهارة نوى التيمم ان اعتبرنا الوجه هو  
كذلك بما على القول بان وجوب التيمم ورجح بعض شايخنا المعاصرين جوازا بقا عني  
الوجوب من قول الليل وان قلنا بجوبه التيمم وكان اذا ادبر الوجوب الشرطي لا فان الوجوب  
بالعمل الصالح منتفيا على هذا التقدير قطعاً وهذا الحكم اقوى وجوب الغسل للوضوء  
اكثر على ما بينا عليه روايات كثيرة كصحة احمد بن محمد بن الحسن عليه السلام انما  
رجل اصاب من اقله في شهر رمضان او اصابته جنابة ثم نيام حتى يصبح متعبا قال ثم  
ذلك اليوم وعليه قضاءه وصحى معه يومين من جهار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت فانما استيقظ  
ثم نائم حتى اصبح قال فليقض ذلك اليوم عتقته ونحوه وروى الجلي عن محمد بن سلمة في الصحيح ايضاً عن  
ابي عبد الله عليه السلام ونقل عن ابن ابي عمير رضي الله عنه القول بعدم الوجوب وما لا يوجب الغسل  
فما كان من قبله قال في الحل لانه التيمم الاية وصحى جيب الخنجر عن ابي عبد الله عليه السلام  
كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجرى ثم يجرى الغسل فيها  
حتى يقطع الفرج وان كان غلاما لا يخصص ما نكثا من الاخبار والروايات المذكورة على عمل  
القبلة عليه السلام في ذلك العايش على ما ورد في بعض الاخبار والتعجب ويمكن عمل الخنجر فيها  
على الاول وكيف كان فالذهب هو الاول واورده على العبارة امر ان مقتضى العبارة  
وجوب الغسل للصوم الجنب مطلقا وليس كذلك فان من نام نياما الغسل حتى طلع الفجر لا يجزى

فانما هو الذي لا يخلو من الغسل في كل صلاة  
فانما هو الذي لا يخلو من الغسل في كل صلاة  
فانما هو الذي لا يخلو من الغسل في كل صلاة



بوجوب الفل مع شدة من يعلم الجناية قبل المصداق وتعد عليه الفل ويجزأ استقامته على  
على العموم والعبارة فلا محذور او يقال ان الوجوب انما يتوجب الى من كان متاهلا والناهي  
وغير المتاهل ومن تعد عليه الفل لا يمكن وجوب الخطاب اليهم بذلك في تلك الحال وانما هو عموم  
الحائض والفتا في الخطاب لعموم الوجوب سواء فلا وجه تخصيصه بالحب والذكر ويجزأ بان  
من يجب عليه الفل غير مذكور في العبارة صرحا فيمكن ثبوت الوجوب مع ان المصداق المعبر تردد  
في ما بينهما للجب في ذلك نظرا لضعف النص الواردة وهو رواية الى جبره في عهد الله  
قال ان طهرت ببل من حبضها ثم طهرت ان تعبت في وقتان حتى اجبت عليها فذلك  
اليوم وحيث عام الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى وادوم الاحتياط اذ عمن في القطع القيد  
بالعشر لشمها ليتها الوطى والعليا ويخرج القليل والمثورة من الاحتياط بوقف حضورها  
على الاغفال الزاير تاعتق في صلوة الفجر صلوة الظهر من سوا احدهما الموجب قبل الفجر منه  
وعدم توقف الصوم الماضي على فعل اليلة السابقة لسبق انعقادها في وقتها على فعل اليلة  
الماضية احتمالات ثلثها ان قدمت فعل الفجر لا يجزأها عن فعل العشاء ولا يبطل الصوم  
والاضل في هذه الاحكام نوافه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتبت اليك في انما طهرت  
من حبضها او من دم فاسلم في اول شهر رمضان ثم استحببت فصلت وماتت في شهر رمضان  
كل من غير ان فعلوا فعله المستحاض من الفل لكل من لم يزل يجرؤ من حبضها وصلواتها ام لا  
تقصص نومها ولا يقضي صلواتها لان رسول الله صلى الله عليه واله كان يلهو في الصلاة والموتونات  
من شاة بذلك ويمكن القطع في هذه الرواية من حيث السند بها ان الكتب ليس من حيث السند  
بما فيها لما عليه الاحتياط من وجوب قضاء الصوم دون الصلوة ومع ذلك فانما يدل على وجوب  
قضاء الصوم بترك جميع الاغفال وظاهر الشيخ في المبسوط التوقف في هذه الاحكام حيث استدل  
الى رواية الاحتياط وهو في حقه **قوله** والواجب من التيمم ما كان الصلوة واجبة عند انقضاء وقتها  
سياق في رد المصداق في شرط اضيق الوقت وان الظاهر جواز رفع السعة اذا كان العذر غير جازما  
لنوال ولا يتحقق الصلوات الواجبة الموقوتة حاشيت من العبارة فلا يقطع الظنون وما بعده  
كان اشمل **قوله** والجب في احد السجدين يفرج هذا مذهب اكثر علمائنا وسنده صحيحه  
ابن حزم قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الرجل نائما في المسجد فخرام او في مسجد الرسول الى الله  
عليه واله فادخله فاضا تبجنا بقلبه يتم له في السجدة لهما او ينقل عن ابن حزم والقول الاحتياط  
وهو ضعيف طلال في الخبر فيجب وجوب التيمم مطلقا وان اسكن الفل في المسجد  
يشاوي زمانه لزمان التيمم ونقص عنه ويرفع قطع الحق الشيخ على في دعائه الكتاب ورجع

منهم جبر قدس سر في حمله من كبح وجوب الفل مع مساواة زمانه لزمان التيمم او نقص عنه  
وعدم استلزامه بتجشيش من السجدة والامة واستدل عليه جبر قدس سر في رد الجناح بان في  
جميع ما يدل على الامر بالتيمم مطلقا وهو صحيحه في الاشياء قدس سر في رد الجناح بان في  
في جواز التيمم في زمانه قد جاز الفل في السجدة مع استحباب اذ زمانه لزمان التيمم او نقص  
عن مع ان الدليل ههنا يقتضي تقديمه مطلقا مع استحباب لعدم الظاهر في تقديمه مطلقا ولا لكان الله  
به متوجها وفيه نظر فان لم تنقف على ان يقتضي اشتراط عدم الماني جواز التيمم لغیر الصلوة وانته  
فتدببت بالنصوص الصحيحة فصرح بالكون للجب في الساجد طلقا وغاية ما علم استقامه من  
ذلك حال التيمم الفل السابق فيجب رفعه من سجدة تحت العموم والاطهر لا يقتضي على التيمم  
وقوله في ظاهر الخبر وكما ان يكون الامر بالتيمم بنيا على الغالب من تعدد الفل في السجدة  
فيجزان يكون لافضا الفل في الزالة النجاسة فان مورد الخبر الحرام وهو الاناء النجاسة  
وقد اطلق جماعة من الاختصاص بتجريمه اذا شاف في الساجد صرح بعضهم بعدم المنع وانما  
الادلة في الكثير وبغيره في القليل **قوله** مورد الخبر كما عرفت هو التحلل في السجدة والحق في كل سجدة  
حصل في السجدة بعد تقبل الفرق بينه وبين غيره وفيه نظر فان عدمه ونصوص العلمونا  
عناهما داخل في القياس المذموم **قوله** قيل الحائض لا تجزئ في ذلك لم يرد عن غيره من غير  
حزم عن ابنا في علم الحديث في انها بعد ان ذكر تيمم التحلل للخرج وكذلك الحائض اذا اغتسلها  
الحجض تفعل كذلك وانكر الصداق في الغيرة الوجوب لقطع الرواية لانه لا دليل لها الى الطهارة  
بجلاء الجنب ثم حكم بالاحتياط وكان وجهه بما ذكره رحمه الله من ضعف السند وما اشهر  
بينهم من التسامح في ادلة التنس وبذلك يدفع ما اورد عليه الذكر في نه الاحتياط في طهارة  
النس وحارضة من انقلبه بالاحتياط **قوله** لا ينافي هذا التيمم فقد علمنا فكل سجدة  
الاطهر فيمن لم يكن التيمم متمكنا من اشغال الما حلة التيمم وشع فلا يجب عليه التبادر الى  
الخرج من السجدة وشع له الصلوة فيمن من هذه الجهة **قوله** لا يلحق بالي الساجد السجدين في حق  
التيمم لما لعدم النص وتوقف العبادة على الوقوف وقرب شيخنا الشهيد في الذكر الاحتياط  
التيمم في ما في من القرب من الظاهرة وعدم زيادة الكون فيها له على الكون في السجدين وهو  
ضعيف ودله منيف **قوله** في هذا التيمم ضرورة واحدة لما بين ان شاء الله تعالى  
في طلاق التيمم ورجع بعض المتأخرين وجوب المربع فيه والاحتياط **قوله** والمنسوب ما عدا  
ذلك هذا الاطلاق مناف لما يستفح من اية التيمم لكل ما يجبه المايه في مقتضى  
وجوب التيمم عند وجوب ما لا ينافيها الاية الدليل عليه والاطهر ان التيمم مع كل ما يجبه

في السجدة والحق في كل سجدة  
مورد الخبر كما عرفت هو التحلل في السجدة والحق في كل سجدة

وذكره في السجدة والحق في كل سجدة  
مورد الخبر كما عرفت هو التحلل في السجدة والحق في كل سجدة



الماء لغيره على علم في حقيقة جميل ان الله جعل التراب في الماء طهورا وحيث  
 حاد وهو يتلوه الماء وفيه حصى عديد من علم قد فعل احد الطهورين فبانت فوئقة على نوع ما  
 منها كالغسل في حوض الحجب مثلا فالطهور علم وجوب التيمم لم يبع بقدره او الاملا منه  
 بينهما فاسم **فروع** هل تستحب التيمم بالان غسل الشخب مع قدره في وجها ان اظهرها العدد  
 وان قلنا انه اذا لم يدر النقص وجب حذو من سوا الاستقبال على هذا التقدير وهو مشكل **قوله**  
 وقد تجب الطهارة بتدويره وشبهه هذا الطهارة يتحقق بتدوير الامكنة بتدويرها في ثوبها  
 ما كان ادران بتدوير الطهارة والواجب فعل ما يصدق عليها اللفظ حقيقة فان قصد الغسل  
 الشرعي شغل على ثوبه واحتج الى تعينه وان قصد الغسل العرفي شغل على ثوبه من الخلاف  
 في وقوعه على المائية خاصة او الترابية او تحييره بينهما اوجب منشا وان مقول الطهارة  
 على انواع المشغل هو طريق الاشكال والاطوار والاشكال والحقيقة والنجاسة  
 الاولين يتغير وكذا على الثالث على الاظهر ويتجهل انضاده الى الفرد لا في لانه المتغير والى  
 الاضعف كما لينا ان البراءة من الترابية وما ضعيفان وعلى الرابع جعل على المائية خاصة  
 اذا اصل في الاطلاق الحقيقة **الثانية** ان يتدل احد افرادها وشبهه ان يكون شوبا فلو  
 تدور الوضوء مع غسل الجنابة او غسل الجمعة يؤم لا بدعا او التيمم لا صلوة مع التمكن من استماع  
 المالم يشهد قطعا واطلاق جماعة من الاخبار ان الوضوء معتقد بتدويره دائما غير واضح  
 والاجود حمل الوضوء والغسل مع الاطلاق على الرابع شرعا وان لم يكن رافعا والله اعلم **قوله**  
**الركن الاول في المياه** اجمعه باعتبار تعدد افرادها والمراد بها الاعم من الحقيقة والنجاسة **قوله**  
 اقل في المياه المطلق وهو كل استحق الاطلاق اسم المامن غير ضافة قد عرفت ان الغرض من  
 هذه التعريفات انما هو جرح كسب معنى اسمها وبدا لال لفظ الجهر لال لفظ معان فلا بد  
 على هذا التعريف انفسا لا شتما لعل لفظ المائي يكون دورا ولفظ كل هو لا يذكر في  
 التعريف لانها العموم الافراد والتعريف انما هو لالها وبمعنى اختصاصه الاطلاق لا يملك  
 ذلك الاسم موضوعا بل انما هو اهل العرف بحيث يشهد انه من دون اضافته وجوز ان يشهد  
 بغير افرادها كالجرح وهو لا يخرج عن الاستحقاق **قوله** وكل طاهر من الحدث والنجاسة اجمع العلم  
 كانه على ان الماء المطلق ظاهر في نفسه وبطوره لغيره سوا تله في الماء او وضع من الارض واذب  
 من الطح والبراد وان ساجد او غير حكمه في المنهق يله عليه قوله تعالى تترا على من السماء ماء  
 ليظهر كره وقوله عز وجل وانزلنا من السماء ماء طهورا والطهور في العربية على وجهه صفة  
 كقولك طاهره وراى طاهره وشم غير مفعول ومفعلاه ما يطهره كالوضوء والوقود فيجوز انما هو

على طهره من النجاسة  
 التيمم واشتد تركه

لما يتضاهيه وتعد واراودة المعنى الثاني هنا اول لان الاله مسوق في معرض الاقسام فعمل البر  
 فيها على الفرد الاكل انما في انب اقول وهذا التعيين مع امكان المناقشة في بيعة اراودة المعنى  
 الاصح من الظهور من حيث اللفظ او قد صحت الاله وايقنا به على ثبوت الحقيقة الشرعية  
 الطهر على وجهنا والاولا من قولنا متا ذكره الشيخ رحمه الله في التذيق من ان الطهور لغة  
 هو الطهر لان فعولا موضوعا للابا الغزويكون الما فيا يطهره لغيره ما يكره ويكره اليه فيكون  
 فيه غير ذلك وليس بعد ذلك الا انه مطهر لغيره المتع الى ذلك وعدم ثبوت الوضع بالاشكال  
 كما لا يخفى والمراد بالحدث في عرف اهل الشريعة المانع من الصلوة الذي يوجب رفعه على النية  
 وبالقيد الاخير يفرغ الحجب والمراد بقول النجاسة **قوله** وباعتبار وقوع النجاسة فيه منكم الى  
 وعقرون وما يبرر انما الحقيقة هذه الاتهام بالان لا اختلاف الاسكام عند منوط الجنازة  
 وكان الاول جعل الماء الحام قمارا بحيث لم يشترط في اراودة الكبر فانه بذلك يخالف غيره  
 من المياه **قوله** اما الجارية فلا يخلو بالاشكال النجاسة على احد اقسامها المراد الجارية الخارج  
 لان الجارية عن مادة من النجاسات الزاكنة فافا وقد اشتملت هذه العبارة على شليس الخفا  
 بالمطوق والآخرى بالمفهوم **الاول** ثبوتها للجارية بالاشكال النجاسة على احد اقسامها  
 والمراد بها اللون او الطعم او الرائحة لا مطلق الصفات كالحراة والبرودة وهذا مذهب  
 العلماء كذا قيل في المعبر والاصل فيه الاخبار بالمنعضة كقولنا صلى الله عليه وسلم لا يسلو الله الماء  
 طهورا لا ينجسه شيء الا ما غلبت فيه اذ طهر او ربحه ومارا من ربحه القبيح عن عبد الله  
 قال كل غلب الماء على ربحه نجس فترضا منه واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يوضاؤه  
 ولا يرب ويثبتنا من اعبارة من حيث الاستثنا من النجاسة مقتضى جرح الحكم في الملبس  
 ان تغير احد اوصاف الماء بالنجس او بغيره النجاسة لا يفتق بغيره وهو كذلك وهو يقتضيه  
 التفسير المحكي ام يكفي التقدير مع توافق الماء والنجاسة في الصفات ولان اظهرها الاول  
 لان التغير حقيقة في الحقيقة لا يصدق السلب بكونه واللفظ انما جعل على حقيقة قولنا ان  
 واخاره العلامة في جمل من كذا واتجه عليه في المخرج ان النجس الذي هو مناط النجاسة فامر مع  
 الاوصاف فانه اقبلت وجب تقديرها وهو عبارة الدعوى استج عليه ولعله في الشرح ان انا  
 مقهور بالنجاسة لا لكل الموضع الما يبرر انما يتغير بها على تقدير النجاسة وينعكس به كالتغير  
 الى قولنا كل تغير على ثوبه النجاسة فكان مقهورا وتوجد عليه نجاسة كناية الاولى وان النجاسة  
 يقول بعد من ضرورة الما مقهورا مع تمييزه بالنجاسة على ثوبه النجاسة فكيف يكون عدم التيمم  
 التقدير لانه عدم ضرورة الما مقهورا لا يثبتك عند هذا كله اذ الما تلك النجاسة

لما يتضاهيه وتعد واراودة المعنى الثاني هنا اول لان الاله مسوق في معرض الاقسام فعمل البر  
 فيها على الفرد الاكل انما في انب اقول وهذا التعيين مع امكان المناقشة في بيعة اراودة المعنى  
 الاصح من الظهور من حيث اللفظ او قد صحت الاله وايقنا به على ثبوت الحقيقة الشرعية  
 الطهر على وجهنا والاولا من قولنا متا ذكره الشيخ رحمه الله في التذيق من ان الطهور لغة  
 هو الطهر لان فعولا موضوعا للابا الغزويكون الما فيا يطهره لغيره ما يكره ويكره اليه فيكون  
 فيه غير ذلك وليس بعد ذلك الا انه مطهر لغيره المتع الى ذلك وعدم ثبوت الوضع بالاشكال  
 كما لا يخفى والمراد بالحدث في عرف اهل الشريعة المانع من الصلوة الذي يوجب رفعه على النية  
 وبالقيد الاخير يفرغ الحجب والمراد بقول النجاسة **قوله** وباعتبار وقوع النجاسة فيه منكم الى  
 وعقرون وما يبرر انما الحقيقة هذه الاتهام بالان لا اختلاف الاسكام عند منوط الجنازة  
 وكان الاول جعل الماء الحام قمارا بحيث لم يشترط في اراودة الكبر فانه بذلك يخالف غيره  
 من المياه **قوله** اما الجارية فلا يخلو بالاشكال النجاسة على احد اقسامها المراد الجارية الخارج  
 لان الجارية عن مادة من النجاسات الزاكنة فافا وقد اشتملت هذه العبارة على شليس الخفا  
 بالمطوق والآخرى بالمفهوم **الاول** ثبوتها للجارية بالاشكال النجاسة على احد اقسامها  
 والمراد بها اللون او الطعم او الرائحة لا مطلق الصفات كالحراة والبرودة وهذا مذهب  
 العلماء كذا قيل في المعبر والاصل فيه الاخبار بالمنعضة كقولنا صلى الله عليه وسلم لا يسلو الله الماء  
 طهورا لا ينجسه شيء الا ما غلبت فيه اذ طهر او ربحه ومارا من ربحه القبيح عن عبد الله  
 قال كل غلب الماء على ربحه نجس فترضا منه واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يوضاؤه  
 ولا يرب ويثبتنا من اعبارة من حيث الاستثنا من النجاسة مقتضى جرح الحكم في الملبس  
 ان تغير احد اوصاف الماء بالنجس او بغيره النجاسة لا يفتق بغيره وهو كذلك وهو يقتضيه  
 التفسير المحكي ام يكفي التقدير مع توافق الماء والنجاسة في الصفات ولان اظهرها الاول  
 لان التغير حقيقة في الحقيقة لا يصدق السلب بكونه واللفظ انما جعل على حقيقة قولنا ان  
 واخاره العلامة في جمل من كذا واتجه عليه في المخرج ان النجس الذي هو مناط النجاسة فامر مع  
 الاوصاف فانه اقبلت وجب تقديرها وهو عبارة الدعوى استج عليه ولعله في الشرح ان انا  
 مقهور بالنجاسة لا لكل الموضع الما يبرر انما يتغير بها على تقدير النجاسة وينعكس به كالتغير  
 الى قولنا كل تغير على ثوبه النجاسة فكان مقهورا وتوجد عليه نجاسة كناية الاولى وان النجاسة  
 يقول بعد من ضرورة الما مقهورا مع تمييزه بالنجاسة على ثوبه النجاسة فكيف يكون عدم التيمم  
 التقدير لانه عدم ضرورة الما مقهورا لا يثبتك عند هذا كله اذ الما تلك النجاسة







السطوح الغنية الى السافل يكون حكم الحام اغراض من غير الخال يقضي العكس كما هو حاسبه  
والجمع بين الكلايين وان كان ممكنا على مثله القديسين على استواء السطوح او كما يكون الشافيه  
في ارض خضراء لا تارز لمن يرب ويغوه الا ان فيه يقين هذا النص كلام المصنف غير قليل ويحج  
حين قدس سنه في فوايد التواضع لا كفا يكون الخرج من المادة ومافي الخوض كرايح نواسطها  
مطلعا للموم قول عليه السلام في عدة اخبار صحيحة اذا كان الماقدركم لغيره شئ هو متجه وعمل  
هذا فلا فرق بين ما الحام وغيره ومن العجايب اعتبار العلاء في الذكر في غير ما في ما الحام  
كثيرا المادة وتصوره يتقوى لاشغل الابل على ابلغ الخرج الكلام استكمال في اخبار حكم الحام  
الغير **الثاني** لو تحسن ما في الخواص هل يطهر بغيره ام لا المادة بهام يشترط الانشراح في فوجها  
اختار اولها العلاء في التغير والمنهني الثاني في سلة القديس في حكم بطانة التغير منها  
ماضيا الى الباقي كراو وجه الحق الشيخ على جدي قدس سر في جلد من كثر واختاروا فيها العلاء  
في الذكر والمنهني في هذه السلة اخرج الاول ان افاض الى التليل الكبير في التماسه  
كان في دفع الخبثات وان لم يخرج به فكذلك ايضا لان عدم قبول الخبثات في الاول فافهم  
الاصح في التبرع  
الاصح في الماين ما وافق احدا لاقتضال وان الامتزاج كل جزء من الماء الخبز من الطاهر لانه  
حكم الطاهر اصلا لعدم العلم بذلك وان اكثر ما ينسج الغرض لم يكن المطهر لا بعض الآخر  
هو الا لا ينسج بل يخرج الاقتضال فيلزم انما القول بعدم طهارتها اتصالا او القول لا كفا فيخرج  
الاقتضال قال في المنهني لا شاق واقع على ان تطهيره وانقص عن اكرامه كفايه ولا  
شك ان الماخذه منمنعة فالمعتبر اذن الاقتضال المومر وهذا وان لا يجرى الملائكة الطاهر  
بجس الحام بطارتهما علامهم مناد على طهورة الما طهره لا يجرى التي لها كذلك و  
لذا الكلام في بقية الآخر وهذا اغنيا حسن فيه على الحق الشيخ على في بعض فوايد ويعد  
قدس سر في وصف الجان اخرج المشروط باقتضاء الطاهر من التجسس مع عدم الانشراح وذلك  
فيقضي اختصاص كل حكم فلنا ذلك على النزاع فالاشتغال بمضاد واول الاشد لا  
عليه بلنا لعدم الطهارة بغيره وكتاب جهنم لادله الدالة على طهورة الما لكن في اثبات  
العموم نظر **الثالث** الظاهر لا كفا في تطهيره في الخواص كثر المادة ولا يشترط زيادتها عن  
الكرامة صرح في المنهني في مثله القديسين وليس من شرطهم في تطهيره التليل الثاني الكرامة  
دفع اعتبار زيادة المادة عن الكرامة وساق في ما في ان شاء الله **قوله** ولو نازح طاهره في  
او غير من قبل قسم يخرج عن كثر مطهره لما دام اخلاق الاسم باقيا عليه **هذا** الحكم  
يجمع عليه من الاضحاب ووافقه عليه اكثر العامة ممسكا بعموم مناد على طهورة الما ويخرج

في ظاهره

في ظاهره لا يمكن التزمه من كمال الطيب ما يثبت في الماء وما يقاسم من اوراق الشجر وما يكون  
في مقرة او من من النورة والمج وما يمكن فيه ذلك كليل الزعفران ونحوه وما له في الثاني بعض  
العام ولا يعاين **قوله** واما المحضون فما كان منه ذوق الكرامة فيخرج من الاقفاة الخبثات لطبو  
علاوبا الا ابن ابي عقيل على ان الماء القليل وهو ما انقص عن الكرامة في الاقفاة الخبثات لم يسل  
تغير بها اعم لم يتغير لاما استثنى في ابن عقيل لا يتغير لا يتغير الخبثات وما وحيته وبقيت  
الكثير والمعتمد الاول لما قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم ومعه بن غمار اذا كان الما قدركم لغيره  
شئ ولا يتحقق ما يادة الشرط الانجاست ما ذوق الكرامة في التغير في الجلد وما واه الشيخ في الصحيح  
على نيجته عن ابي موسى عليه السلام ان سالت عن الحام والمداخلة واشباهها من طاهرا العذرة ثم  
تدخل في الما وضمانه للصلوة قال لا الا ان يكون الما كذا فيذكر من ما قيل وجه المنع من ان تغسل  
الما في الوضوء فتصير في سبط ما تراه وطهروته والثاني منصف العامة اقيمت الاول وفي الصحيح  
عن ابن العباس النضيل بن عبد الملك عن ابن عبد الله عليه السلام ان سالت عن غسل المرة والشاة و  
البقرة وغيرهما حتى انتهى الى الكلب فقال ليس من الايضاض افضل واجنب ذلك لا اولها  
من الشرب او ازمه ثم بالما في الحسن عن احمد بن محمد بن ابي نصر الزعفراني سالت ابا الحسن عليه السلام  
عن الرجل يدخل في الما ويأخذ منه قذرة لا يفي الا نوا وكنايته عن الخبثات اخرج ابن ابي عقيل اليه  
قد رواه عن الصادق عليه السلام ان الما طاهر لا ينجس الا ما غمر لونه او طعمه او رائحته ويقول  
الناظر على علم وقد سئل عن الجرم والقرحة لا تطهر في ما غمره او جردا وغيره يموت فيها اذا غلبت  
على طعم الماء فافهم وان لم يغلب عليه فغوضا منه واشرب والجواب عن الاول منع العموم  
لنفقد القطع الدال عليه ولو لم العموم ما خاص منه فافهم لاجل انما لا يمنع ذلك فلنا  
لا فرق فان هذه الاخبار لا تطرق اليها النجس مع اكرام الاصولين على تقديم الخاص ظلما  
وفي بحث سر زام في محله ومن الثاني لظن في السند وما كان تاويله بما يوافق المشهور لكن  
لا يصح انه لو لم في شئ من تلك الروايات ولا لعل افعال القليل يورده على النجاسة  
بل ولا على افعال القليل بل يورده على النجاسات ومن ثم ذهب المرفقي رضي الله عنه في جواب  
المسائل لاصح عدم نجاست القليل بوردته على الخبثات وهو متجه وقد استثنى في الاضحاب  
من هذه الكلية امور ايا في الكلام عليها في محله ان شاء الله تعالى **قوله** ويطهرها انما كره  
عليه فان زاد فيه المارد لا دفعه هناك جميع اجزال الكرامة في ان لا يبرح حيث يصدق اسم الله  
عليه حقا لا مشاع ملافا جميع اجزال الكرامة التي في ان لا يبرح حيث يصدق اسم الله  
بالفكا كونه متصل ولم يشترط الدعاء فاعترضه الحق الشيخ على وجه الله ما في فينا على الان



الاول وصول برؤية النجس يقتضي نقصا عن الكمال يظهر ولو رددنا النص بالدفع وتصريح  
 الاختصاص بها وهو غير جيد فان كبر في الظاهر بلوغ المظهر الكمال لاقتضاه اذالم  
 يتغير بفضله بالنجاسة وان نقص بعد ذلك مع ان مجرد الاقتضال لا يقتضي انقصاؤه  
 واضح وما اجماع من ورود النص بالدفع منظوفه فان لم نقف عليه في كتب الحديث ولا  
 نقلنا في كتب الاستدلال ونص في الاختصاص ليس جزم مع ان العلامة في التحرير والتميز  
 اكتفى في نظيره بالعدول القليل النجس ايضا لا بالعدول بالفرق او بغيره في ذلك الاكتفاء  
 طهارة القليل باقتضال الكثرة وان لم يكن كدفعه لا من كونه دونه وقد صرح المحقق الشيخ  
 وغيره بطهارته بوصول الماء الجاري الى ما واقتضال المادة المشتملة على الكثرة وحسن لان  
 الاختصاص يقتضي عدم الفرق بين الكثرة والحادثة وتغيير غنايته اولها باقتضال النجس باقتضال  
 به لان ذلك لا يوجب قوة الزيادة ايضا وبالجملة فكل كلام الاختصاص في هذه المسألة غير صحيح والنجس  
 في مجال قوله ولا يظهر ما يمازى على اظهره اختلاف الاختصاص في هذه المسألة فذهب  
 الشيخ في الخلاف وابن ابي عمير اكثر المناهين الى بقاء على النجاسة ونقل عن الرضا بن ابي ذرير  
 وجهي في حيد القول بالطهارة وصرح ابن اديب على ما نقل عنه بعدم الفرق بين اتمامه  
 باظهار النجس وحكي الشهيد عن بعض الاختصاص اشتراط الانمام بالظاهر وتباعد النجس  
 حيزه والاصح ما اختاره المصنف رحمه الله انما تحكم نجاسته شرعا فلا يقع هذا الحكم الا ببلوغ  
 شرعي لم يثبت احج المرضي بغيره ان البلوغ يثبت تلك النجاسة فيستوي في الاقضية  
 قل الكثرة ويجدها وان لم تكن الحكم بالطهارة مع البلوغ لما حكمه بطهارة الماء الكثرة اذا وجد  
 في نجاسته لا مكان سبقتها على كثره واجه ابن اديب ايضا بمفهوم قوله عليه السلام اذ بلغ الماء الكثرة لم ينجس  
 خبثا فان الماء مشتاق للظاهر والنجس الخبث نكرو في سابق الترخيم ومعنى لم ينجس خبثا  
 لم يظهر فيه كاصح به جماعة من الفقهاء قال ان هذه الرواية تجمع عليها عند الخلاف والماء  
 والنجاسات في الاول ان تشوب بين الامرين في قياس مع الفارق بقوة روجه الله والنجاسة في حجة  
 ابن اديب في دفع الخبر قل فان لم ترو مسندا او الذي رواه مرسل المرضي الشيخ ابو جعفر واعاد  
 بزيادته وجدد الخبر المرسل لا يعمل به وكتب الحديث عن الامم عليهم السلام لا ينجس الا اذا كانت  
 الخافون فلم اعرف به فاما لاسوي ما يحكي عن ابن ابي عمير في منقطع المذهب فيما رايت  
 اعجب من يدعي اجماع الخائف والموافق فيما لا يوجد الا نادرا فاذا كان المراد به ما قطعنا به  
 واختاب المحقق الشيخ على روجه الله عن جميع ذلك بان ابن اديب نقل الجماع الخائف الخائف  
 على حجة والاصح من القول بغير الواحد حجة وموضع غيب فان اجماع انما يكون حجة مع العلم

فان كان ذلك لا يوجب  
 طهارة النجس

اكثر البلوغ وضعفه قبله عن الثاني ان  
 كان الشئ لا ينجس الا اذا كان الطهارة  
 والنجاسات

القطعي بخلافه لقول المعصوم في جملة اقوال المجتهدين وهذا مما يقطع بتعذره في نفس ابن اديب  
 شاكرا بعد انشاد الاسلام بطلان اولها ورياء الاجتماع معني اخر وهو المشهور بين الاختصاص  
 كما ذكره بعضهم لم يكن حجة لا لاختصاصه بالادلة الشرعية في الكتاب والسنة والبراهين الاصلية كما قرينة  
 على وقعا شتبا الكلام في هذه المسألة في ما لا نذكره **قوله** وما كان عند كراهية اعداء الاخر  
 الا ان تعبر النجاسة لحدودها فاجمع العمل كما فعل ان الماء الكثرة الواقعة لا ينجس الا اذا كانت النجاسة  
 بغيره فيها في حدادها فانه لا ينجس في النجاسة الا في النجاسة المستقيمة كقول الشافعية  
 عليه السلام في عدة اخبار صحيحة اذا كان الما قد كرم نجسه شئ وهو له عليه السلام في صحته  
 كماله الماء على ربح نجس فوضعه من الماء والشرب فاذا قيل الماء وقيل القطن فلا ينجس ماء ولا  
 ثوب وغير ذلك من الاخبار ثم الماء المتغير بغيره اما ان يكون سطوحه مستوية او مخالفة  
 فان كانت مستوية اختص المتغير بالنجس ان كان الباقي كرا او النجس الجرم وان كانت مخالفة  
 لم ينجس باق النجس بطلان وكذا لا يغفل ان يبلغ كراهية او كان النجس كرا ولم يقطع النجس  
 عمود الماء والنجس ما تحت المتغير فيه واعلم ان المصنف رحمه الله صرح في الاعتباران القدرين  
 اذ وصل بينهما باقية صارا كالماء الواحد ولو وقع في احد النجاسات لم ينجس ان نقص عن الكثر  
 اذ يبلغ الجرم منها ومن السابق كرا ويعتبر في ذلك الجرم العلامة في الشئ اطلاقا كالا  
 يقتضي عدم الفرق في ذلك بين مساواة التطوع واختلافها فيكون كل من لا على ولا يغفل  
 متقوا بالآخر ويغفل القطعي بذلك اذا كان جريان الما في ارض خذره لا ندراج تحت عموم قوله  
 عليه السلام اذا كان الماء قد كرم نجسه شئ فانه شامل للسطوح ومختلفها وانما يحصل التردد فيها اذا  
 كان الاعلى تسفل على الاصل ينزله ويغمره لعدم صدق الوحدة عرفا ولا يبعد التقوى في  
 ذلك ايضا كالخياره جدي قد مر في قواعد القواعد عملا بالعموم وجزم العلامة في المذكور  
 والشهيد في الذكرى في مثل هذه القدرين بتقوى الاصل لا على دون العكس ورجح الحق  
 الشيخ على في بعض قوله واجتج على عدم تقوى الاصل لا على انهما لو اختلفا في الحكم للزم  
 تجزئ كل على تسفل باسفل مع التلا وهو معلوم القطع وهو معلوم البطلان ويجوز ان الحكم  
 بعدم نجاسة الاعلى بوقوع النجاسة فيه مع بلوغ الجرم منه ومن الاصل الكراهية كان لا بد  
 تحت عموم الخبر ولين في هذا ما لا يسلم نجاسة الاعلى نجاسة الاصل بوجوه من اجماع  
 معتقد على ان النجاسة لا تدرى الى الاعلى طلقا بل يترتب ان نجس كلما كان تحت النجاسة  
 من الماء النجس اذا لم يكن فوقه وكان كان فاعظما وهو معلوم البطلان والجملة فالتعاقب  
 من طلاق الاختصاصات متى كان الماء المتصل قد كرم بفعل النجاسة الامع المتغير وكان

لشأوى























والايات فانه تقرر في الاصول ذلك لان اذا دلت على الحجازي مشقة في الامم فبما قد  
من اداة المعنى الحجازي فاما ما انما يفتقر الى التناقض في بحث قوله ان يكون من اجل  
اذا دلت سفنا الحجازي وهو مطلق الجمع لم يميز ما ذكرتم فاما ما قد يكون من اجل  
المجوز في ذلك وليس من اجل الاطلاق الذي هو في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
التعليق بامتناع الاطلاق على مجموع التمام والافضل قد استلزم في الاصل المسوق لذلك وتام  
تحقيق المسلك في الاصول انما استلزم ما استلزمه الله من الله من وجوب ترجيح الكبرية  
منه في التمام والافضل فبما انما هو في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
وجوبه في التمام فاستلزم من وجوب ترجيح الكبرية في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
سالت ابا جعفر في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
فاما في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
فانما في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ولا قدح وذكر في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
من قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
والفصل ان الجمع في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
بما قد دلت على ذلك في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ترجع الجمع في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الاجواب وقع من قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الاجابة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
لانما في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الاختلاف قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
رواية عن الشاهين عن الصادق عليه السلام في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ذلك مما يقع في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
من العظمى في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
جنس عطف الاصل في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
مفيد للعلم فان قلت ان اجاب السبعين لجات الموت في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى

الاستدلال

الكفر فلا يكون في العبد لا لعل الاكفان السبعين مطلقا لانت السبعين من هذه الزاوية  
ان ترجع السبعين فتنقض لطلما اذ البير في ثبوت الاكفان السبعين على وجه لا يحتاج معه الى  
العرف في علم على وجه يتناول الكافر في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
او في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ملا لانت السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الجميع والى قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
مع قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
والكافر في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
لحاوتها وارجح الاكفان السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الاستدلال في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ان من قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
سالت السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
سالت السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
البرهان في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
من قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
المواضع في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
فانما في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
كذلك في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
سالت السبعين في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
لشبهه في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
حصل الحق في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
والكفر في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
ذلك في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
الانسان في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
مطلقاتها في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى  
قدرة عليه في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى الشارة في قوله فخرج الاصول انما لا يفتقر الى

الكلام يقتضي ان الاكفان

نحو



[illegible]

فأما الذين لم يتبعوا الإمام والعلية أو الفداء أو الكلب أو الحرف أو الحظيات إن  
 تتبعهم فكان أن ذلك يطهرهم فإن شاء الله ونحو الصحيح في إمامهم من جهة ما هم عليه  
 والفتاوى والمنهورة والعلية والكلب والعلية لا زالت تتبعهم أو تبعهم طبعها ما قبل ذلك  
 وإن ضلوا المأخوذ حتى أصبح الزيج والاربع عن أبي العبادات عليه هذه الأخذ بالجمهور  
 بالأكثرية تتبع ولا يجمع ذلك على غير ذلك لأنه تتبع الجمع لا الجمع من سنن الزيادة  
 في الحديث وما لم يكن اختياره في ذلك المستند جديداً في كل دليل الاختيار <sup>تبع</sup> وإنه  
 الجمع بقاها من غير الله والعلية من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة الله عليه  
 عليه السلام لا زالوا يتبعون ذلك أو يكون ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 على غير ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 في هذا الذي يروي ذلك الأكل أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 من قبل مطلق الجمع عند من لا يعمل بجمع من أحاديثهم تتبع الجمع ضلوا بها كذا  
 أصح من غيره من الأحاديث عليه السلام في الحديث في الجمع في باب من يروي ذلك أو يجمع ذلك  
 يجمع المأخوذ <sup>تبع</sup> وتبع من جهة الله والعلية من جهة ما هو عليه من جهة الله عليه  
 وقد تقدم ترديد ذلك في القبول والعلية من جهة ما هو عليه من جهة الله عليه  
 من جهة الجمع من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 يجمع من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 لا زالوا يتبعون ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 يكون مع الأضلاع من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 تارة من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 كذا لم تعد ولا لازم لأخبار اليان من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 فيصل إلى الشر الذي هو المأخوذ في إمامهم من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 ومن نظر ذلك لم يزد من عدم مقتضى إمامهم من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 لم يزد من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 ويقين أن الذي يروي ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 قاله الذي يروي ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك  
 يجمع من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 فيصل إلى ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه من جهة ما هو عليه  
 والله الذي يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك أو يجمع ذلك















التي هي من اهل البيت طهرت من الدمار وكان المدة دخل القبر الاخر من اهل البيت  
الجميع معه اولوية البعض فوقف اليقين عليه من اجل الكفاية في المقتدر ان كان الاخر  
يخفى من رزق الاخر على اهل البيت في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ان يكون من اهل البيت اهل البيت في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
اذا لم يفسح المقتدر اهل البيت في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ان يكون من اهل البيت اهل البيت في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
المذكورة هنا في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
مع سلامة الاخر في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
الارض رقة واليحيى المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
كانت المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
عن اهل البيت المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
اذرع وان كانت فوق المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
عن بعض المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ان كانت المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
لان الجسد في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
جسدا الكيف في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
النهار والليل في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
فلا اقل من المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
اذرع والمقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
الغزير والمقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
على ذلك والمقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ان لم يكن في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ضيق جدا في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
فلا اقل من المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
لكن المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
اربع وعشرون صورة لان المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
او من اهل البيت والمقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا

فان استوى الغدران حيا او كثر الياسمين واليا لونه فان كانت القبر في هذا المقتدر  
ست اقل من اهل البيت المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
والارض عليه اهل البيت المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
عليه وفي المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
والساعة في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
وليس في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
كثير في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
سلم في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
والارض في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
الارض في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
اذرع في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
لا يفسح في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
كله في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
والارض في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
الارض في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
الاخر في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
ما يحصل في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
فلا اقل من المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
فلا اقل من المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
والارض في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا  
في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا

في المقتدر ان كان الاخر من اهل البيت فلهذا































































قصہ

وہابی























[illegible][illegible]



[illegible]

هذا هو ترتيبها مع التبريد  
فمنع بها من صنعها في الخمر

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وتمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا في ضلال



[illegible][illegible]























[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]

12/11/18

صفر

[illegible]

22



























































































للمؤمنين من المؤمنين في ذلك المار والماضي في الحضور من الصادق عليه السلام رسول الله  
صلى الله عليه وآله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في مجلس من المجالس وهو في مجلس من المجالس  
والله قد ذلك بين هذه الكلمات فما هنا لرسول الله صلى الله عليه وآله والى الذي يستفاد  
من انما يشوب الغرض ان يقولوا اللهم اني اعوذ بك من الخبيثات ومن غلبت واولئك الذين يسيرون على  
فروع من الصادق عليه السلام انما هو حتميت ما يقولوا انه هذا الكلام لم يرد عليه في قوله  
الا ان الله قد قدور من شؤله عليه وآله ان كان له كلام لا اله الا الله صلى الله عليه وآله  
وقوله في الصلاة ومما يوضع الذي كان كبر الصلوة في اولها وانما يخرج في الصلاة  
على الميت واشبهه النزع لا مطلقا لما رواه عبد الله بن مسعود في الصحيح عن الصادق عليه السلام  
انه اذا غسل الميت سجد وصلى عليه في الصلاة التي كان سجد عليه وداراه في جوفه  
انما شد عليه النزع فله صلاة الذي كان سجد عليه واولئك الذين يسيرون على  
ما لا يلاذ به الشيطان واستدل عليه في التلخيص ما رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الصادق  
عليه السلام في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
الحق الشيعي ان ما رواه عليه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
في اول النسخ بعد ان ما رواه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
استجاب الانساج عند الميت بطريق اولها لانه لا يراى في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ما رواه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وموت يراه العبيد في ذكره الاطباء في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ولكن كيف يكون الطرح للناس في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وقد وجدنا من يسيرون على الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
رجل مات لم يمت لبلال فله صلاة في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
لا يظن انما انما كان طوع الشمس لا يظن انما كان طوع الشمس لا يظن انما كان طوع الشمس  
بارسول الله وقد افاد في حديثه من انما المشبه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
يجعلها في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
جلده وجعلها في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
على طين سجد في ذكره الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
الله تعالى وان يحضره من انما يقع في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه

لا يكون في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه

لما مضى عليه قاعدة الكتاب من الصلاة في كل يوم من الزمان والى هذا الحديث وهو انما مضى  
ذلك الخبر في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
عن ابن ابي عمير في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ما رواه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
به اولهم بمائة المار من صلاة اول من لا يراى في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ويكون انما يلاذ به الشيطان واستدل عليه في التلخيص ما رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الصادق  
عليه السلام في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ان يلاذ به الشيطان واستدل عليه في التلخيص ما رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الصادق  
عليه السلام في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
الاولى لانه لا يلاذ به الشيطان واستدل عليه في التلخيص ما رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الصادق  
عليه السلام في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وبل انما يلاذ به الشيطان واستدل عليه في التلخيص ما رواه ابن ابي عمير في صحيحه عن الصادق  
عليه السلام في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
فصل في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
اولئك الذين يسيرون على الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وقد افاد في حديثه من انما المشبه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
في اول النسخ بعد ان ما رواه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
استجاب الانساج عند الميت بطريق اولها لانه لا يراى في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ما رواه الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وموت يراه العبيد في ذكره الاطباء في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
ولكن كيف يكون الطرح للناس في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
وقد وجدنا من يسيرون على الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
رجل مات لم يمت لبلال فله صلاة في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
لا يظن انما انما كان طوع الشمس لا يظن انما كان طوع الشمس لا يظن انما كان طوع الشمس  
بارسول الله وقد افاد في حديثه من انما المشبه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
يجعلها في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
جلده وجعلها في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
على طين سجد في ذكره الحديث في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه  
الله تعالى وان يحضره من انما يقع في الصلاة التي كان سجد عليه في الصلاة التي كان سجد عليه



[illegible][illegible]







































































































العلاقة التي لا ينفك عن التيميم وقصص الحديث الشامي العظماء كقول الشيخ الفاضل ومثل ما  
اشتملت عليه شرحا وجوابا لشيء من قواعد التيميم وقصص الحديث الشامي العظماء كقول الشيخ الفاضل ومثل ما  
وجوه من كنف الحديث الذي يمكن فيه انما لما في التيميم مع الدوام في التيميم  
وتوهمنا ما قد فعل العلماء في ذلك انما استلزموا التيميم في كل وقت وفي كل حال  
انهم قد يكونون مطلقا كما في طهارة التيميم وقد يكونون في التيميم طهارة وطهارة  
والايمان لا ينفك عن التيميم لان التيميم بهذا المعنى انما يستعمل في الايمان مطلقا  
على ما لا ينفك عن وجوده اما في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال  
عنه انما انما اعتبار ذلك انما يستلزم التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
طهارة في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
لورث في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
طهارة في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
بلاشك في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
على القول بالتفصيل في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
ما لا ينفك عن التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
الطهارة في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
اما الطهارة في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
القول في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
ما لا ينفك عن التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
الطهارة في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم  
التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم في كل وقت وفي كل حال في التيميم

الجواب في وضع اليد في ماعل الأرض وتعاليجها على الوجهين الشرعيين في التيميم  
 استقبال العزاسف حتى تصق عيبها يوجد في التيميم الوضوء الشرعي على  
 النفل والمقولة في كيفية التيميم وضع اليد على الأرض والذكر في ما عداه شرعا  
 والأكله وأغنيا والشرب ومما الرضخ الشمل على الأرض واليد يتجسل به ماء عرفا فلا  
 كفى الرضخ الجيد فله ورد الأرض الشرب في عدة اختيار وجهه كشول على تطل في جند زاره  
 شرب يدله ثم تفضله من اليد ومنه اليد ومنه اليد ومنه اليد ومنه اليد ومنه اليد  
 وضرب الكفين ولا ينفذ في الشطرا وفي قبض أغنيا التيميم وضرب التيميم على الشطرا  
 واليد في التيميم يد إلى الأرض وضرب على التيميم لأن الفعل ثبت للأحمر لم يلحقه في  
 عمله ولم يثبت إعادة التيميم لوجبه لصل التيميم من أجل الأدلة وكفى التيميم راحة الله  
 في الذكر على الرضخ وإن لم يتصل به اعتقادهم وإن التيميم قد اتفقوا في عدمه فحصل التيميم  
 وصحة فاعلمنا ما حصل في حصول الذكر الرضخ مع قيام الدليل على الشرب ويتجلى الشرب  
 كونه على الكفين في المشهور من الشرب كونه التيميم من الشرب كونه على الكفين لأنه  
 الملهج من الشرب والرضخ وكذا على ما عدا التيميم ولا يفتقر كونه ماعل الأرض  
 بل كان المراد على اليد غير وضرب على الأرض وكذا على وجه تراكب على الشرب  
 شرب على تطل لا ينفذ في الشطرا واليد وضرب التيميم على الشطرا ولا ينفذ  
 على تطل من الشرب على تطل في الأغنية المستندة إلى الدليل عليه ولا ينفذ على  
 على استحباب نفس اليد في الشرب وورد اختيار التيميم وركن العارضة اعتبارا  
 لما التواضع وقول كان عرفة في الأدلة لا يثبت أن الصعيد بعد الأرض في الشرب  
 فية طاعتا اعتبارا لأن العرفة الزايدة كافية مطلقا على ما نسبته وركن الشرب في الشرب  
 مستلما لاجل الأدلة إنما أضاف إلى عدمها التيميم من العرفة الزايدة اليد في  
 نقل من ظاهر الزايدة من الشرب إلى التيميم على اليد وأصح في النقل نقل ما إلى الشرب  
 بوجهه وكذا في كونه من الشرب والجواب النفي من عدمه لأن الصعيد بل التيميم  
 وجهه زاره عن جند فله في الأرض في التيميم فانه على طرة فلما وضع الرضخ من  
 اليد التيميم فله نقل الفعل لانه لا يربحكم ثم وصل فاعلموا بكم ما يربح من ذلك التيميم  
 لأن عمل ذلك التيميم من جند إلى اليد لأنه يثبت من ذلك الصعيد به من الكف والأكله  
 يبعثها إلى اليد في وجهه من فضاها من الشرب إلى طرف الألف والماء إلى كذا  
 سبحة في الشرب في هذا الفقه يثبت على وجهه في الأكله والتيميم الصعيد ورحمة الله



































الجلال والاعظم العظماء مننا الزود عن اختلاف الكفار عروى وعبدوا  
من جهة من غير ان يخلوا لاسمهم العجايب والهام يعيب الشوب ودون غار من كتابه  
وجلبا من فرق العجايب بغير السورة في كتابه الاول والانيان منسفا السند عا فان  
وعبد من عباد عروى يعيب الكذب وغار من هذا الصغار الغزو في كتابه عروى  
الجلال والاعظم العظماء مننا الزود عن اختلاف الكفار عروى وعبدوا  
من جهة من غير ان يخلوا لاسمهم العجايب والهام يعيب الشوب ودون غار من كتابه  
وجلبا من فرق العجايب بغير السورة في كتابه الاول والانيان منسفا السند عا فان  
وعبد من عباد عروى يعيب الكذب وغار من هذا الصغار الغزو في كتابه عروى

من اوله برزح عروى  
على قاسم من عروى

من عروى الخطات وقروا لاسمهم العظماء مننا الزود عن اختلاف الكفار عروى وعبدوا  
من جهة من غير ان يخلوا لاسمهم العجايب والهام يعيب الشوب ودون غار من كتابه  
وجلبا من فرق العجايب بغير السورة في كتابه الاول والانيان منسفا السند عا فان  
وعبد من عباد عروى يعيب الكذب وغار من هذا الصغار الغزو في كتابه عروى  
الجلال والاعظم العظماء مننا الزود عن اختلاف الكفار عروى وعبدوا  
من جهة من غير ان يخلوا لاسمهم العجايب والهام يعيب الشوب ودون غار من كتابه  
وجلبا من فرق العجايب بغير السورة في كتابه الاول والانيان منسفا السند عا فان  
وعبد من عباد عروى يعيب الكذب وغار من هذا الصغار الغزو في كتابه عروى

وهو من عروى من عروى  
من اوله برزح عروى  
على قاسم من عروى



[illegible]

انه ليس له ان يتصرف فلا امر ان يتصرف اللهم فلا يفصل واليه لا تنسأ  
 عقيب السؤال بقية التعميم وما كان لا يخلو الحجة كالعلم والشرع وطاعة الله  
 ذلك في عشر اشياء هي: العظم والفقر والخلقة والفرق والافتقار والشرع والربوب  
 الموصوف والربوب والفيض والكنى القدر الاعلى والخلقة من الاصلية من طاعة ذلك  
 طوبى له عليه جميعه العاين عليه بعد الله عليه السلام لا ابراهيم عليه السلام كما ان من حولت  
 ان الصفات لم ينفذ روح ومقتضى العمل على ان يتركها الارض في عيقنا والاعتناء المذكور  
 حجب زور عن الله عليه السلام لا من الله عن الله فيخرج من كماله الله لا الامور  
 ذات الوجود يكون في وضع الشان وهذا الله لا الامور ذات الشان والشرع وطاعة الله  
 والشرع فيخرج من العظمة فتا كلفه لا ابراهيم وبني اسرائيل من ذواتهم وازاد طاعة  
 فيفضل الشخص من حيث طاعته واذا قيدوا الاطباع بما اذا كان هذا كفى الفخر الاعلى لما  
 رزق الخيرات من ربه من الله عليه السلام في نفسه خرجت من طاعة الله عليه السلام  
 كانت تهاكت الجلال والعلو ملاك من طاعة الله عليه السلام والاطلاق رزق الجلال في نفسه  
 عدم الفخر في الله من كبره من كمال العلم والربوبية والاعلان في الله والشرع في الله  
 من كمال العلم وتكميل حجاب من هو مطالب بالهدى في نفسه من رزق الله في نفسه  
 الا انه ايدى وهو مفضل في كل الامور طاعة الله عليه السلام في جميع طاعة الله عليه السلام  
 كلام المفسر في نفسه انما كثر الضلال في انما كثر الضلال في انما كثر الضلال في انما كثر الضلال  
 الذي ليس له ان يتصرف اقل من وضع الواقع وان كانا يستأنف لكل واحد من ربه  
 مسكنا في الاصل في امره من طاعة الله عليه السلام في الاصل في امره من طاعة الله عليه السلام  
 لا اقل من طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 الاطباع في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 ودمع ابراهيم في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 فلا دليل الا في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 ان كان كما اوردنا في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 المس طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام  
 التي وكان الانبىاء في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام في طاعة الله عليه السلام











ثلاثة من الكاف يصنع قال في كل سبع ارباب والاضحى اختصارا لكم كتاب اليونان واللات  
المباين من اليونان واما في كتاب اليونان واللات والاضحى اختصارا لكم كتاب اليونان واللات  
كتاب اليونان واللات واما في كتاب اليونان واللات والاضحى اختصارا لكم كتاب اليونان واللات  
من كونه مساويا للكتاب الحكم كالتحيز ايضا فان كانا من نفس الشيء كانا متساويين ومساويين  
الشيء من النسخين وان كانا في الاسم لاختلاف السلب وقوس مثل الاختلافات فليس على الاسم  
فمثل في حين الرجوع الى ان يقرب السلب من طهارة الاشياء والاضحى عدم جواز الاثبات  
صدق على انهم يعمل المعنى او في السلب والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
اختصارا لاختصار في حكم السلب والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
الا انما يصح شرايط الاثبات في سماعه وانما لا يصح الا ان يكون كتابا او تحيزا او معاداة  
على طهارة ما عدا ما قد بين في السلب والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
الاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
كتاب اختصارا في السلب والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
مع الطهارة والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
الاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
رواه الشيخ في الصحيح عن الفضل بن السباعي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث  
والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
حتى انتهيت الى كتاب الفضل بن السباعي والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
ثم لما في الصحيح عن علي بن ربيعة عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث والاضحى والاضحى  
في الاطراف من حديثه عن الصادق عليه السلام في الحديث والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
فيل ان يمتد ايده من شجرة الى شجرة من سائر الاطراف والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
على رجة من رجب موسى عليه السلام في الحديث والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
اضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
في حديث الرضا عن بعض خطابه عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث والاضحى والاضحى  
او انما في الحديث والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
وهو في الحديث والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى  
لانما سائر الحديث والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى والاضحى

[illegible]

في وقت لا يتعدى فيه















































[illegible]

مكتبة  
مكتبة

فليس من المبرك في فعله صلوة فليست على صاحبها ان يكون فيها شيء من التثنية  
فما بين الثابتين وجوب المصنوعة اذا لم يكن في غيرهما وكان صلح الثوب الخبز الخ  
بين القدرات يتحقق بعمل المصنوع لا بالاستيفاء على الاستيعاب وان خلا المصنوع في القدر  
مع صلح الثوب الخبز الخ كان عليه روي الا مصنوعه فلهما لا بل بالرجوع الى ان كان كل الاشياء  
مطلقا اولى فانها ان لا يصح التثنية الا على وجهين يخرج فيهما او غسلها واقام القدر  
والمركية الفصل الاستئناف وقضي في المعتبر بموجب الاستئناف هنا بتأخير القول بما جاز  
الجامع في الوقت وهو يشكل لان الاستئناف لا يوجب الاستمرار مع التمكن من الاذابة  
الفصل الكثرة الفصل الثامن في المصنوعة كالمصنوع في الثوب الخبز الخ  
فما اذا كانت المصنوعة معلقة على القدر وعلى الاستئناف فما اذا كانت المصنوعة معلقة  
على القدر وعلى الاستئناف مع توقفه لانا على الفصل الكبير معلقة وفيه الفصل  
في باب الاستئناف عليه كل من الغلاف بغسل الوشوش وان رجلا مضى صلوة وكان  
عندهما روي في باب اوله قال له صلوة على طين على طين صلوة ولا يقطعها وجهه  
على روي في باب الاستئناف على كل من الغلاف بغسل الوشوش وان رجلا مضى صلوة وكان  
عندهما روي في باب اوله قال له صلوة على طين على طين صلوة ولا يقطعها وجهه  
كيف يصح في روي في باب الاستئناف على كل من الغلاف بغسل الوشوش وان رجلا مضى صلوة وكان  
عندهما روي في باب اوله قال له صلوة على طين على طين صلوة ولا يقطعها وجهه  
في باب الاستئناف على كل من الغلاف بغسل الوشوش وان رجلا مضى صلوة وكان  
عندهما روي في باب اوله قال له صلوة على طين على طين صلوة ولا يقطعها وجهه



























































































[illegible][illegible]



[illegible][illegible]















[illegible][illegible]











[illegible][illegible]















اختیار

تبرکات و تحفہ  
میرزا محمد علی  
میرزا محمد علی  
میرزا محمد علی

[illegible]

والله اعلم  
بما فيه  
الكتاب































































1876

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

تاریخ ۱۳۰۴

Handwritten signature: *John H. Johnson*



































































كالتأثير في فمهم  
والفائدة في فمهم  
والفائدة في فمهم  
والفائدة في فمهم

وہی یقیناً اس کی وجہ سے ہے

42















































































[illegible][illegible]























مجموعه آثار حضرت  
امام حسین علیہ السلام

12  
C. J. H. H.

فان من المعلوم

عبدالقادر خان











































وحيث رايته تترجم على اشارة على اهل البيت من غير ان يطلعوا على ذلك بل ان يرون من مقام قبل  
ان يخطوا ولا يترجموا **في قوله** **فما خلا خدنا** انما الخد الجرح لعدم الامداد بسند وكان منته  
اورادها الاخر كرات الداء وقت الحاجة وهو اختيار هذا وفي الجرح من الخد كذا في لغة العرب  
من الجرح لعدم كمال الامداد اهل الجرح وتعلق في باب الجرح من الخد كذا في لغة العرب  
ويشعر من اشارة الخد وتعلق في قوله **فما خلا خدنا** من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
وتشعر من اشارة الخد في قوله **فما خلا خدنا** من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
سلوات اقدمه في باب الخد **في قوله** **فما خلا خدنا** من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
وفي الامداد وانما الخد من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
او غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
الاخلاق من قوله **فما خلا خدنا** من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
فما خلا خدنا من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
وفي الامداد وانما الخد من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
او غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
الاخلاق من قوله **فما خلا خدنا** من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب  
فما خلا خدنا من غير شعور من الجرح انما الخد من الخد  
الاصلي فكيف يجمع الخد في الامداد والاراد من الخد كذا في لغة العرب من الخد كذا في لغة العرب

[illegible]































والتحقيق في هذا الموضوع  
هو من أهم الموضوعات  
التي ينبغي أن تهتم بها  
السلطات المختصة  
وأن تكون على قدر  
القدرة في تحقيقه

[illegible]



يوم الحقيقة لي صديقا

الشيخ جعفر بن محمد بن الحسين

10







اول من ذكر الكلام  
في هذا الكتاب



